

## قضية اليوم

أكد رئيس المجلس النيابي نبيه بري أنه «ملتزم ضبط النفس، ولن أدخل في اشتباك سياسي مع أحد، مهما حاول البعض استفزازي»، و«لن يوقع أحد بيني وبين الرئيس ميشال عون». وشدد على أن أحدا «لا يمكنه أن يفرض قانون الستين علينا». في غضون ذلك، يتوقع أن تعود محركات تاليف الحكومة إلى العمل مع عودة وزير الخارجية جبران باسيل هن جولته الخارجية



# برّي: ضبط النفس هو «الجهاد الأكبر» ولن يوقع أحد بيني وبين الرئيس

## ميسم زرق

حين جهر الرئيس نبيه بري، بعد إنتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، بالانتقال إلى «الجهاد الأكبر»، ذهب معظم التفسيرات إلى أن رئيس المجلس النيابي انتقل من معارضة انتخاب عون رئيساً إلى مرحلة «اختلاق المشاكل أمام العهد الجديد عبر عرقلة تاليف الحكومة». وبات هذا المصطلح، الذي «التبس» على القوى السياسية، منطلقاً لتحميل بري مسؤولية عرقلة تاليف الحكومة وتأخير الإعلان عنها. في دردشة مع «الأخبار»، رأى رئيس المجلس أن «الجهل بمصدر التسمية هو ما يدفع الأغلبية إلى سوء تفسيرها واستخدامها في

غير موضعها». ويوضح أن «الجهاد الأكبر» عبارة وردت على لسان النبي محمد، بعد عودته من إحدى الغزوات التي عدّها «جهاداً أصغر»، وقال: «عدنا إلى الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس، وهو أعظم أنواع الجهاد». من هذا التفسير، يؤكد الرئيس بري «عدم الانزلاق إلى أي شكل سياسي نتيجة العرقلة الحاصلة في الحكومة»، التي يربطها بري «بعدم رغبة البعض في إجراء انتخابات نيابية وفق قانون حديث وعصري». ويؤكد رئيس المجلس لـ «الأخبار» أنه «ملتزم ضبط النفس تجاه ما يحصل، ولن أدخل في اشتباك سياسي مع أحد، مهما حاول البعض استفزازي». وأضاف: «لن يجزني أحد إلى حيث يريد،

ولن يوقع أحد بيني وبين الرئيس ميشال عون». وفي موضوع قانون الانتخابات يؤكد بري «رفضه الستين»، مشيراً إلى «عدم قدرة بعض الأطراف على فرضه كأمر واقع علينا»، وخصوصاً أننا «لسنا وحدنا من نعارضه. نحن متفقون مع حزب الله على ضرورة اعتماد قانون جديد، ومتفاهمون مع التيار الوطني الحر والرئيس عون قبل انتخابه حول هذا الأمر». هل تضمنون التيار؟ «الله الضامن» يقول الرئيس بري، مؤكداً أن «العونيين لا يمكن أن يقبلوا هذا القانون، وهم من أكثر الأطراف المشجعين على بدأ النسبية».

## معلومات عن استعداد رئيس الجمهورية لحق العقدة المتعلقة بحقيقة المردة

يراهن «على النواب المستقلين الذين سيتضررون من خوض الانتخابات على أساس قانون الستين، وخصوصاً في ظل التحالف العوني - القواتي، الذي بإمكانه أن يؤثر فيهم سلباً»، وبالتالي «سبتمسك هؤلاء بالنسبية لأنها الحل الوحيد بالنسبة إليهم، وكذلك الأمر ينطبق على حزب الكتائب».

حكومياً، يفترض أن تعود محركات التاليف إلى عملها بعد تجميدها نتيجة سفر وزير الخارجية جبران باسيل، وانشغال الرئيس سعد الحريري وفريق عمله بالمؤتمر العام لتيار المستقبل. وفيما عاد باسيل فجر أمس إلى البلاد، توقعت أوساط سياسية أن «تستأنف الاتصالات للدفع باتجاه إعلان

التقني لمجلس النواب إذا أقرّ قانون جديد»، شرط أن «تضاف إلى نص القانون مادة تحدّد موعد إجراء الانتخابات وفق هذا القانون». وهو

أساسية تندرج في إطار الحرب السورية وتبعاتها المباشرة على الواقع المحلي. قد تكون قضية النازحين السوريين أول الملفات التي غرقت في بازار المتضامنين عشوائياً، مع الآلاف من السوريين الوافدين إلى لبنان ليتوزعوا في جميع مناطقه، تحت شعار الحملات الإنسانية، من دون الالتفات إلى معايير أمنية وسياسية واجتماعية، وتدابير احترازية طبقتها دول مجاورة لسوريا. في مقابل دعوات سياسية مكثفة لاحتواء الموجات المتتالية التي لا قدرة للبنان على تحمل اعبائها، بإمكاناته القليلة قياساً إلى قدرات دول عربية لم تقدم للنازحين ما يذكر لاستيعابهم وتقديم المعونة لهم. وإذا كانت قضية النازحين عنواناً

أساسياً في ادبيات التيار الوطني الحر قبل أن يصل العماد ميشال عون رئيساً إلى قصر بعيدا، وتحول بسببها رئيس التيار الوزير جبران باسيل مكسر عصا ومحط هجوم منكر عليه كلما تحدث عن النازحين السوريين، فإن هذا العنوان يصبح اليوم من الملفات الملحة والطارئة الموضوعية أمام رئيس الجمهورية، ليس من باب تكرار لازمة سياسية، بل من باب الضرورة القصوى، ولا سيما في ضوء العوامل الأمنية التي بدأت تخيم على أكثر من منطقة حدودية، بعد تطورات سوريا الاخيرة.

وهذه التطورات ستضع لبنان الرسمي تحديداً، لا المعارضين والموالين للاسد ومعركة حلب الذين أصبحت مواقفهم معروفة، أمام محك

جديد، في اختبار قدرة العهد الجديد على التعامل مع التطورات السورية، التي يستعجل بعض السياسيين رسم سيناريوهات مبكرة لها. إذ تراوح القراءات بين الذين يجزمون ببداية النصر النهائي للرئيس السوري بشار الاسد، وانسحاب حزب الله من سوريا، والذين يرسمون مستقبلاً تقسيمياً لسوريا بين المجموعات التي فرضت نفسها على رقع جغرافية صارت معروفة، وتمدد حزب الله وبقائه في البقع التي انتشر فيها، وصولاً إلى حد مقارنة دوره لبنانياً واعطائه دوراً يشبه ما اعطى للحشد الشعبي في القانون الذي أقره البرلمان العراقي أخيراً. في كلتا الحالتين، تتعدى التطورات الاخيرة مرحلة التكهنات، في ظل

## تقرير

# لبنان الرسمي ومعركة حلب: الحياذ أهون الشرين

بعيداً عن الانقسام التقليدي بين المؤيدين والمعارضين لما يجري في حلب، يحدّد لبنان الرسمي نفسه عن هذه التطورات، لكن يمكنه الاستفادة من الزخم الدبلوماسي الدولي، لتجنيبه مزيداً من الانعكاسات السورية عليه

## هيام القصيفي

كيف يواكب لبنان الرسمي تطورات معركة حلب الاخيرة واحتمالاتها؟ ما كادت تنتهي أزمة انتخاب رئيس

للجمهورية، حتى انشغل لبنان بأزمة التاليف الحكومي واستعادة الكلام عن قانون الانتخاب، لتعود القوى السياسية إلى الدوران في حلقة مفرغة من نقاش بات عقيماً، ومملاً، حول توزيع المغنم الحكومية، أو استعادة قانون الستين كترسيماً لمصالح فئات سياسية، وسط كل ذلك، ينشغل العالم بما يجري في حلب، وتداعيات التطورات السورية على كافة الجبهات التركية والارمنية والعراقية والروسية، من دون أن يظهر لبنان على استعداد فعلي لمواكبة مسار من المبكر التكهن بنتائج الحتمية.

لا شك ان عامين ونصف عام من الشغور الرئاسي، تركت أثراً فادحاً في مستوى مواكبة لبنان لملفات